

استقصاء للرأي العام اجراه معهد البحوث الاجتماعية والتطبيقية التابع للجامعة العبرية في القدس . فقد تبين من نتائج الاستقصاء (٢٢) ان ٧٠٪ يعارضون اعادة شرم الشيخ ، و٨٠٪ يعارضون اعادة جزء كبير من سيناء او معظمها الى مصر مقابل معاهدة سلام .

ربما يتبادر الى الازهان بعد الاحاطة بموقفي كل من التيارين الاساسيين في « المجتمع الاسرائيلي » تجاه التسوية مع مصر ، السؤال ، ايهما اكثر « اعتدالا » او اشد « تطرفا » تجاه هذا الموضوع ؟ لنترك الاجابة على هذا التساؤل لوزير الدفاع الاسرائيلي عيزر فايتسمان ، الذي رد على السادات اثناء اجتماعه به في شهر ابريل الماضي عندما اشتكى الاخير من ان بيجن يشكل عقبة امام السلام وان ديان « يتحدث اكثر من اللازم » ، بقوله - وفق ما ذكره الكاتب الاسرائيلي الواسع الاطلاع يوسف حماريف (٢٣) - موجهها كلامه الى الرئيس السادات : « عليك ان تعرف سيدي الرئيس ان بيجن هو الخد الوحيد لك في المفاوضات . لقد مرت ٣٠ سنة دون مفاوضات ، وهو الوحيد القادر على تسليم البضاعة اليك ، واذا كنت تعتقد غير ذلك ، فانك لا تحكم عليه بشكل سليم » .

ولكي يكون حكمنا نحن سليما ، من الافضل لنا عدم التسرع في الاجابة ، ومن المستحسن اصدار الحكم ، بعد وقوفنا على كيفية تعاطي التيارين الاساسيين مع « البضاعة » الاخرى في الاراضي الفلسطينية عن طريق الحكم الذاتي .

مشروع الحكم الذاتي

يعتمد مشروع الحكم الذاتي ، الشق الثاني من مشروع بيجن ، على ٢٦ بندا ، تحدد مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة خلال فترة خمس سنوات . ومن اللافت للنظر ان المشروع مليء بالبند الجوفاء التي لا تحمل معنى ، الا التخفيف من حدة المعاني الاحتلالية البشعة الواردة في بعض البنود والتستر عليها (انظر نص المشروع في « شؤون فلسطينية » ، عدد ٧٦ ، ص ١٨٢) .

وستقف هنا عند البنود الجوهرية الاساسية في المشروع ، للاحاطة بجوهر سياسة الليكود تجاه مستقبل الاراضي الفلسطينية ولنتمكن من الوقوف على نقاط الاختلاف القائمة بينه وبين التجمع العمالي .

ينص البند ١١ من المشروع : « يعهد بشؤون الامن والنظم العام في مناطق يهودا والسامرة وقطاع غزة الى السلطات الاسرائيلية » .

والبند ١٤ : « يمنح سكان يهودا والسامرة ولواء غزة ، بغض النظر عن جنسياتهم سواء كانوا مجنسين ام لا ، حق الاختيار الحر ، للحصول على